

Distr.: General
29 September 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 55 من جدول الأعمال

الممارسات الإسرائيلية والأنشطة الاستيطانية التي تمس
حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان
العرب في الأراضي المحتلة

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

مذكرة من الأمين العام*

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير الثالث والخمسين للجنة الخاصة
المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان
العرب في الأراضي المحتلة، الذي يقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة 96/75.



تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

موجز

يتضمن هذا التقرير معلومات عن الجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من العرب في الأراضي المحتلة لتنفيذ ولايتها وعن حالة حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة في الفترة من 1 آب/أغسطس 2020 إلى 31 آب/أغسطس 2021. ونظرا لانتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، لم تستطع اللجنة إجراء مشاوراتها السنوية مع الدول الأعضاء في جنيف أو إجراء بعثتها السنوية إلى المنطقة. وبدلا من ذلك، نظمت اللجنة سلسلة من الاجتماعات عبر الإنترنت مع وكالات تابعة للأمم المتحدة ووزارات ومؤسسات فلسطينية ومنظمات من المجتمع المدني الفلسطيني في أيار/مايو وحزيران/يونيه 2021. وأرسلت اللجنة أيضا طلبات لتقديم إفادات خطية، بما في ذلك إلى الدول الأعضاء. وتتناول اللجنة في هذا التقرير عددا من الشواغل المتعلقة بتصعيد الأعمال العدائية في غزة في أيار/مايو 2021، والحالة الإنسانية والحصار في غزة، وحرية التعبير في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعمليات الهدم والإخلاء القسري، وتوسيع المستوطنات وعنف المستوطنين، وأثر جائحة كوفيد-19 في حقوق الفلسطينيين، وحالة اللاجئين الفلسطينيين، وحالة حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل.

أولا - مقدمة

1 - أنشأت الجمعية العامة للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة في عام 1968 بموجب قرارها 2443 (د-23). وتتألف اللجنة حاليا من ثلاث دول أعضاء هي سري لانكا والسنغال وماليزيا. وفي عام 2021، مُنّلت اللجنة الخاصة بثلاثة أعضاء هم موهان بابريس، الممثل الدائم لسري لانكا لدى الأمم المتحدة في نيويورك (رئيس اللجنة الخاصة)، وسيد محمد هاسرين عبيد، الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وشيخ نيانغ، الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

ثانيا - الولاية

2 - ينص قرار الجمعية العامة 2443 (د-23) وقراراتها اللاحقة على أن ولاية اللجنة الخاصة تتمثل في التحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. وتعتبر الأراضي المحتلة هي الأراضي التي لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967، أي الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تتألف من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة، والجولان السوري المحتل.

3 - ويقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 96/75، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى اللجنة الخاصة أن تواصل، إلى حين إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بصورة كاملة، التحقيق في السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، وبخاصة انتهاكات إسرائيل لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949، وأن تتشاور، حسب الاقتضاء، مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وفقا لأنظمتها من أجل ضمان حماية رفاة سكان الأراضي المحتلة، بمن فيهم السجناء والمحتجزون، وحقوق الإنسان المكفولة لأولئك السكان، وأن تقدم إلى الأمين العام بانتظام تقارير دورية عن الحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويغطي هذا التقرير الفترة من 1 آب/أغسطس 2020 إلى 31 آب/أغسطس 2021.

ثالثا - أنشطة اللجنة الخاصة

ألف - المشاورات مع الدول الأعضاء في جنيف

4 - لم تستطع اللجنة الخاصة إجراء مشاوراتها السنوية في جنيف في عام 2020، بسبب انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقبل انعقاد الدورة السادسة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، وجهت اللجنة الخاصة دعوات لإجراء مشاورات في جنيف إلى البعثات الدائمة لكل من الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر ولبنان، والبعثتين المراقبتين الدائميتين لدولة فلسطين ومنظمة التعاون الإسلامي. وفي الفترة من 15 إلى 18 آذار/مارس 2021، اجتمعت اللجنة الخاصة مع الممثلين الخاصين لمصر والجمهورية العربية السورية ولبنان، والبعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين وممثل منظمة التعاون الإسلامي. وعقدت الاجتماعات بالوسائل الافتراضية.

باء - الاجتماعات المعقودة عبر الإنترنت مع المحاورين

- 5 - لم تستطع اللجنة الخاصة إجراء بعثتها السنوية في المنطقة في عام 2021 بسبب جائحة كوفيد-19. وكحل بديل، نظمت اللجنة سلسلة من الاجتماعات عبر الإنترنت⁽¹⁾ مع وكالات تابعة للأمم المتحدة ووزارات ومؤسسات فلسطينية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني من 1 إلى 3 وفي 8 و 9 حزيران/يونيه 2021. واستمعت اللجنة الخاصة كذلك إلى إحاطة عن عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى التقارير المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان. ونظرا لصعوبة عقد عدد كبير من الاجتماعات على الإنترنت، أرسلت اللجنة الخاصة أيضا دعوات أخرى إلى المحاورين من أجل تقديم إفادات خطية.
- 6 - وتعرب اللجنة الخاصة عن صادق تقديرها لكل من قدموا شهادات وإحاطات بشأن طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية. وفي 14 حزيران/يونيه 2021، أصدرت اللجنة الخاصة بيانا صحفيا في ختام اجتماعاتها مع المحاورين⁽²⁾.
- 7 - ودرست اللجنة الخاصة بإمعان الوثائق والمواد الأخرى المقدمة إليها قبل إعداد هذا التقرير، ثم ضمت الأمانة العامة هذه الوثائق إلى المحفوظات. والمعلومات الواردة في هذا التقرير تركز بشكل رئيسي على الشهادات والإحاطات والإفادات التي تلقتها اللجنة الخاصة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

رابعا - حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

- 8 - أبلغت اللجنة الخاصة خلال اجتماعاتها، ومن خلال الإفادات الخطية، بمجموعة واسعة من المسائل المتصلة بحقوق الإنسان نتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ 54 عاما. وشملت المجالات المحددة التي سُلط الضوء عليها التصعيد العسكري في غزة في أيار/مايو 2021 وتأثيره في غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، وحدّ قوات الأمن الإسرائيلية من حرية التعبير وتكوين الجمعيات السلمية في الضفة الغربية، وعمليات الإخلاء المستمرة في القدس الشرقية، والتهديد بنقل الفلسطينيين بالقوة، واعتقال الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يهتمون بالحقوق المتصلة بالإخلاء القسري في القدس الشرقية أو يدعمونها، والتوسع الاستيطاني وعنف المستوطنين. وأحاطت اللجنة علما أيضا بالشواغل التي أعرب عنها عدد من المحاورين فيما يتعلق بحصول الشعب الفلسطيني على الرعاية الصحية، بما في ذلك الحصول على لقاحات ضد مرض كوفيد-19، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19.

- 9 - ونظرا لتوقيت مشاورات اللجنة الخاصة، التي جرت بعد وقت قصير من اتفاق وقف إطلاق النار، ركز العديد من المحاورين على أثر التصعيد العسكري الأخير على الفلسطينيين في غزة. ووردت أيضا معلومات عن أثر الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة الذي شارف على دخول عامه الرابع عشر، فضلا

(1) لم يستطع موهان بابريس، الممثل الدائم لسري لانكا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، حضور جلسات الإحاطة، ومثله نائب الممثل الدائم، ساتيا رودريغو. وأيضاً لم يستطع شيخ نيانغ، الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة في نيويورك، حضور جلسات الإحاطة، ومثله الموظفة المسؤولة عن شؤون فلسطين، فاطمة فاية.

(2) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "United Nations (2) special committee to investigate Israeli practices denounces violence", 14 June 2021.

عن الخسائر في الأرواح والإصابات والضرر الذي لحق بالأعيان المدنية خلال التصعيد الذي دام 11 يوماً في أيار/مايو 2021. وأبرز المشاركون أيضاً استمرار إسرائيل في استخدام التدابير القسرية ضد الشعب الفلسطيني، ولا سيما في القدس الشرقية والمنطقة جيم من الضفة الغربية. كما قُدمت إلى اللجنة إحاطة عن استمرار أنشطة الاستيطان في الجولان السوري المحتل.

ألف - تصعيد الأعمال العدائية في غزة، أيار/مايو 2021

10 - تشعر اللجنة الخاصة بالهلع لحدوث تصعيد مهلك آخر في الأعمال العدائية بين إسرائيل وحماس والجماعات المسلحة الفلسطينية في أيار/مايو 2021. فعلى مرّ 11 يوماً في أيار/مايو 2021، حدث تصعيد كارثي في الأعمال العدائية بين إسرائيل والجماعات المسلحة الفلسطينية أدى إلى مقتل وإصابة مدنيين، فضلاً عن إلحاق أضرار كبيرة بالهياكل الأساسية المدنية في غزة. وخلال هذه الفترة، شنت إسرائيل غارات جوية مكثفة فضلاً عن عمليات قصف من البر والبحر. ونتيجة لهذا التصعيد، قُتل 257 فلسطينياً، من بينهم 66 طفلاً و 40 امرأة، وجرح 2 000 فلسطيني آخر. ووصف المحاورون لأعضاء اللجنة الخاصة أثر هذه الهجمات المدمر، وذكروا أن أسراً بأكملها قُتلت رغم عدم وجود أي هدف عسكري واضح على مقربة من بيوتها، وأن آلاف من الناس سُردوا حديثاً. وعلى سبيل المثال، أدى هجوم صاروخي إسرائيلي في 10 أيار/مايو بالقرب من بيت حانون إلى مقتل ثمانية مدنيين بينهم ستة أطفال⁽³⁾.

11 - وأعربت اللجنة الخاصة عن قلقها البالغ بسبب التفاصيل التي وردت إليها بشأن الهجمات العشوائية التي شنتها القوات الإسرائيلية على الممتلكات العامة والخاصة (بما في ذلك الشركات، والكيانات الصناعية والتجارية، والمدارس، والمساجد، والمصارف والأراضي الزراعية، ووسائل الإعلام) فضلاً عن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، بما في ذلك الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية والصحة والمياه، وأصاب 400 000 متر مربع من الطرق المعبدة؛ و 250 000 متر من أنابيب شبكات المياه؛ و 10 مضخات للمياه والصرف الصحي؛ و 13 بئر ماء؛ وأربعة خطوط كهرباء⁽⁴⁾؛ و 23 منشأة طبية⁽⁵⁾. وكررت التقارير المقدمة إلى اللجنة أن التفسيرات العامة المحدودة التي قدمها الجيش الإسرائيلي تبين أنه لم يأخذ في الاعتبار على نحو كاف مدى تأثير السكان المدنيين في غزة بالأزمة الإنسانية القائمة أصلاً، ولا الطابع السكاني الكثيف للمناطق التي جرت فيها الأعمال العدائية⁽⁶⁾.

12 - وذكرت مصادر فلسطينية أن العديد من المباني التي استُهدفت خلال هذه الجولة من الأعمال العدائية كانت قد دُمّرت سابقاً في عام 2014 وأعيد تشييدها مؤخراً. وإضافة إلى ذلك، قصفت إسرائيل عشرات المباني المدنية، بما في ذلك الشقق والمكاتب والمرافق الحكومية والشركات والبنى التحتية التي تضم مكاتب ومنازل ومنظمات إعلامية⁽⁷⁾. وتشير اللجنة الخاصة إلى أن القانون الدولي الإنساني يفرض قيوداً

(3) Human Rights Watch, "Gaza: apparent war crimes during May fighting", 27 July 2021

(4) حتى تاريخ تقديم هذا التقرير، كانت خطوط الكهرباء الرئيسية الأربعة التي تضررت خلال العدوان الإسرائيلي هي: خط بغداد (انقطع منذ 11 أيار/مايو 2021)؛ وخط القبة (انقطع منذ 12 أيار/مايو 2021)؛ وخط الشعف (انقطع منذ 14 أيار/مايو 2021)؛ وخط جباليا (انقطع منذ 19 أيار/مايو 2021).

(5) مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير مقدم إلى اللجنة بعنوان "11-day military assault on Gaza"، الصفحتان 1 و 2.

(6) مركز دياكونيا للقانون الدولي الإنساني (Diakonia).

(7) مركز بتسيلم، "قصف الأهداف المدنية جريمة حرب"، 20 أيار/مايو 2021.

على الأطراف المشاركة في الأعمال العدائية وينص على ضرورة أن تقتصر الهجمات على الأهداف العسكرية فحسب⁽⁸⁾. ولقد زعمت إسرائيل في معظم الأحيان أن هجماتها استهدفت البنية التحتية العسكرية العائدة لحركة حماس وأنها وُجّهت بشكل مسبق تحذيرات للمدنيين لإخلاء المواقع المستهدفة⁽⁹⁾.

13 - وتشعر اللجنة الخاصة بالأسى العميق إزاء آثار التصعيد المدمرة على الأطفال. وتلاحظ اللجنة أن 66 طفلاً قتلوا نتيجة للهجمات الإسرائيلية خلال هذا التصعيد، ولحقت أضرار بالمدارس والمرافق الصحية، وسويت بالأرض منازل ومكاتب، وشردت أسر بأكملها⁽¹⁰⁾. وأدى ذلك إلى تراكم الأثر النفسي على الأطفال بشكل كبير⁽¹¹⁾. فبالنسبة للأطفال، يمكن أن يؤدي فقدان بيوتهم، أو ممتلكاتهم الشخصية التي يتعلقون بها، أو أمنهم، أو الحماية التي يوفرها والداهم، إلى صدمة نفسية عميقة. وبالنسبة للفتيات، فإن فقدان حيز الخصوصية بسبب تضرر أو تدمير منازلهن يمكن أن تكون تجربة مجهدة بشكل خاص⁽¹²⁾. وقدرت اليونيسف أن ثمة 250 000 طفل في حاجة إلى خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في غزة بسبب الصدمة والخوف من "الإصابات والدمار الواسع النطاق والخسائر في الأرواح نتيجة للتصعيد"⁽¹³⁾. واستمعت اللجنة الخاصة إلى إحاطة قدمتها وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية عن التدخلات النفسية الاجتماعية التي تقدمها للأطفال في غزة. وأبلغت الوزارة اللجنة بأن القيود المفروضة بسبب حصار غزة وجائحة كوفيد-19 تحد من قدرتها على القيام بذلك.

باء - المساءلة

14 - تشير اللجنة الخاصة إلى الفشل في فرض المساءلة الفعلية عن العمليات العسكرية الإسرائيلية السابقة، بما في ذلك العمليات التي جرت من 2008 إلى 2009 وفي 2012 و 2014. وأعربت منظمات حقوق الإنسان عن قلقها من أن إسرائيل لن تجري تحقيقات شاملة وشفافة في أفعالها خلال التصعيد الأخير في الأعمال العدائية⁽¹⁴⁾. وتدعو اللجنة الخاصة إسرائيل إلى التحقيق على النحو الواجب في أعمالها، ومحاسبة المسؤولين عنها. وفي هذا الصدد، ترحب اللجنة الخاصة بإنشاء مجلس حقوق الإنسان في دورته الاستثنائية الثلاثين المعقودة في 27 أيار/مايو 2021 لجنة التحقيق الدولية المستقلة العاملة حالياً، وتدعو إسرائيل إلى التعاون مع هذه الآلية وكذلك التحقيق الجاري في المحكمة الجنائية الدولية.

(8) المرجع نفسه. وتشير المادة 52(2) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الأربع إلى أن "الأهداف العسكرية" تعرف باستخدام معيارين مجتمعين هما: (1) أنها "تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري"، (2) ويحقق الهجوم عليها "ميزة عسكرية أكيدة".

(9) انظر على سبيل المثال Fares Akram and Lee Keath, "Israel strikes Gaza home of Hamas leader, destroys", AP office", Associate Press News, 15 May 2021.

(10) UNICEF, "Children bear brunt of violence in Gaza", 21 May 2021.

(11) Save the Children, "Children in Gaza conflict will suffer for years to come", 21 May 2021.

(12) UN-Women, "Gender and wars in Gaza untangled: what past wars have taught us?", June 2021, p. 8.

(13) UNICEF, "Escalation in the Gaza strip, the West Bank and Israel", 16 May 2021.

(14) مركز بتسيلم، "والآن حان وقت الطمس"، 24 أيار/مايو 2021.

جيم - الحالة الإنسانية والحصار في غزة

15 - خلال المشاورات، استمعت اللجنة الخاصة إلى إحاطات عن الحالة الإنسانية الحرجة في قطاع غزة، حيث يعاني السكان البالغ عددهم مليوني نسمة (بمن فيهم نحو مليون طفل)، من أزمة إنسانية خطيرة ومتفاقمة باستمرار تؤثر على جميع مجالات حياتهم. وأغلبية حقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيين تقوّضت وانتهكت تحت وطأة الحصار الإسرائيلي، إذ لا يزال الفلسطينيون يفتقرون إلى السكن اللائق، والتعليم، والمياه والمرافق الصحية⁽¹⁵⁾.

16 - ومع دخول الحصار المفروض على غزة السنة الخامسة عشرة، لا تزال اللجنة الخاصة تشعر بقلق بالغ من تقويض حقوق الإنسان بشكل مستمر ومنهجي في غزة، والحالة الإنسانية المزرية وانتهيار البنية التحتية فيها. وفي بداية عام 2021، بلغت نسبة من يعانون من انعدام الأمن الغذائي 72 في المائة من السكان (أكثر من 1,4 مليون شخص)؛ من بينهم 300 000 شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي حديثاً بسبب التباطؤ الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19⁽¹⁶⁾. وأبلغت اللجنة بأن معدل البطالة في غزة يبلغ 46,6 في المائة، وأن 95 في المائة من السكان لا يحصلون على مياه نظيفة⁽¹⁷⁾. وقد كان للتصعيد الأخير في الأعمال العدائية أثر مدمر على اقتصاد غزة، بما في ذلك انخفاض دخل الأسر بسبب جرح أو قتل أفراد من الأسرة، وفقدان فرص العمل بشكل مؤقت أو دائم، وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي⁽¹⁸⁾.

17 - وأبلغت اللجنة بأن السلطات الإسرائيلية قد أغلقت خلال الفترة المشمولة بالتقرير المعبرين الوحيدين العاملين في غزة (إيريتز وكريم أبو سالم) وحظرت في أيار/مايو 2021 الوصول إلى المياه الفلسطينية لممارسة أي أنشطة، بما في ذلك صيد الأسماك⁽¹⁹⁾. وحال ذلك دون دخول شحنات الوقود والغذاء والدواء والإمدادات الإنسانية الأخرى إلى غزة. وتلاحظ اللجنة أن هذا الإجراء قد يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني العرفي، إذ يجب على جميع أطراف النزاع أن تسمح بمرور احتياجات الإغاثة الإنسانية وأن تيسر وصولها إلى المدنيين المحتاجين بسرعة ودون عوائق⁽²⁰⁾.

18 - وعلاوة على ذلك، تلقت اللجنة معلومات تفيد بأن السلطات الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي قد زادا من حدة أزمة الطاقة في غزة باستهداف خطوط الكهرباء بصورة منهجية، وحظر دخول الوقود اللازم لتشغيل المحطة الوحيدة لتوليد الكهرباء في غزة، ورفض إصلاح أربعة من خطوط الكهرباء الرئيسية. وأفيد بأن

(15) Euro-Med Human Rights Monitor, *Suffocation and Isolation: 15 Years of Israeli Blockade on Gaza* (Geneva, 2021).

(16) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Needs Overview* (2020). *OPT: Humanitarian Programme Cycle 2021*

(17) المشاورات التي جرت في 1 حزيران/يونيه 2021.

(18) UN-Women, "Gender and wars in Gaza untangled", pp. 15–17.

(19) Al Mezan Centre for Human Rights, "Under heavy attacks and tightened blockade, Gaza health services are at risk of collapse", 19 May 2021.

(20) مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير مقدم إلى اللجنة بعنوان "11-day military assault on Gaza"، الصفحتان 3 و 4؛ و International Red Cross Committee, "Rule 55: access for humanitarian relief to civilians in need"، <https://ihl-customary-international-humanitarian-law.org/databases/icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1>. متاح عبر الرابط التالي:

ما نجم عن ذلك من عجز في الطاقة دفع مؤسسة توزيع الكهرباء في غزة إلى توفير التيار الكهربائي في دورات يستمر كل منها مدة أربع ساعات فقط يعقبها انقطاع لمدة 16 ساعة، وفرض ذلك قيودا على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية⁽²¹⁾. وعلمت اللجنة الخاصة أيضا أن الفجوة بين العرض والطلب على الكهرباء لا تزال كبيرة جدا⁽²²⁾. وتلاحظ اللجنة بقلق أثر التصعيد العسكري الأخير على البنية التحتية للخدمات الصحية في غزة، التي كانت متقلة أصلا بأعباء تفوق طاقتها بسبب جائحة كوفيد-19.

دال - حرية التعبير في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

19 - في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، استخدمت قوات الأمن الإسرائيلية الذخيرة الحية لقمع المظاهرات التي نشبت بسبب التصعيد في غزة⁽²³⁾. فعقب بداية التصعيد في قطاع غزة (العملية الإسرائيلية المسماة "حارس الأسوار")، نظم الفلسطينيون في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية، وكذلك المقيمون داخل إسرائيل، مظاهرات واسعة النطاق تضامنا مع القضية الفلسطينية واحتجاجا على الهجمات الإسرائيلية في غزة. وركزت المظاهرات أيضا على عنف الشرطة الإسرائيلية في حرم الأقصى وخطة إخلاء السكان الفلسطينيين من حي الشيخ جراح في القدس الشرقية. وذكرت بعض التقارير أن قوات الأمن الإسرائيلية قتلت خلال هذه الفترة 13 متظاهرا، من بينهم طفلان⁽²⁴⁾. وذكرت التقارير أن قوات الأمن الإسرائيلية قتلت في 14 أيار/مايو وحده تسعة فلسطينيين خلال اشتباكات عنيفة في جميع أنحاء الضفة الغربية⁽²⁵⁾.

20 - واستمعت اللجنة إلى أمثلة محددة على استخدام القوة بإفراط ضد المتظاهرين الفلسطينيين في القدس الشرقية منذ أول يوم من شهر رمضان في 13 نيسان/أبريل، على خلفية عمليات إخلاء الفلسطينيين الوشيكة في حي الشيخ جراح. وتصاعدت حدة التوتر فاندلعت مواجهات بين المتظاهرين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين حول البلدة القديمة والمسجد الأقصى وفي حي الشيخ جراح. ففي 18 أيار/مايو، على سبيل المثال، أطلقت النار على فتاة تبلغ من العمر 16 عاما فأصيبت برصاصة إسفنجية في ظهرها في منزلها في حي الشيخ جراح. وأصاب رصاصة أخرى والدها في ساقه⁽²⁶⁾. وفي حوادث أخرى، اعتدت الشرطة الإسرائيلية على صحفيين أثناء تغطيتهم الأحداث في باحة الأقصى⁽²⁷⁾.

21 - وتعرب اللجنة الخاصة عن قلقها البالغ إزاء استمرار الحوادث التي تتطوي على استخدام القوة بإفراط ضد المتظاهرين السلميين.

(21) مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير مقدم إلى اللجنة بعنوان "11-day military assault on Gaza"، الصفحة 4.

(22) المشاورات التي جرت في 1 حزيران/يونيه 2021.

(23) انظر: www.facebook.com/UNHumanRightsOPT/posts/1722947234560261.

(24) مركز بتسليم، "القمع الفتاك: جنود قتلوا ثلاثة متظاهرين في ثلاثة من احتجاجات الضفة الغربية"، 26 تموز/يوليه 2021.

(25) Aaron Boxerman, "At least nine Palestinians reported killed as violence spreads to West Bank", 14 May 2021.

(26) Nir Hasson, "Jerusalem police officer who shot 16-year-old Palestinian suspended after footage emerges", *Haaretz*, 26 May 2021.

(27) Deiaa Haj Yahia and Yanal Jbareen, "Arab journalist group protests Israeli police violence after attack on photographer", *Haaretz*, 25 May 2021.

هاء - هدم المنازل والإخلاء القسري

22 - واصلت إسرائيل خلال عام 2021 ممارسات الإخلاء وهدم المنازل، وتسببت في نقل الفلسطينيين قسراً على نحو يشكل انتهاكاً للالتزامات القانونية الدولية⁽²⁸⁾. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هُدم 854 مبنى في عام 2020 فأدى ذلك إلى تشريد 1 001 شخص، وهُدم منذ بدء عام 2021 حتى الآن 548 مبنى فأدى ذلك إلى تشريد 766 شخصاً⁽²⁹⁾. وزادت عمليات الهدم خلال هذه الفترات مقارنة بعام 2019، مع هدم المنازل السكنية ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة، والمرافق الصحية، في خضم أزمة صحية عامة، فزادت تعريض العديد من الفلسطينيين للمخاطر المرتبطة بجائحة كوفيد-19 (انظر A/HRC/46/65، الفقرة 30).

23 - وتواجه مجتمعات فلسطينية بأكملها خطر الترحيل القسري. فمجتمعات البدو والرعاة في منطقة غور الأردن، وفي المناطق التي حدتها إسرائيل بوصفها مناطق عسكرية مغلقة، معرضة للخطر بوجه خاص. وسجلت اللجنة الخاصة بملق المعلومات الواردة عن هدم هياكل في قرية حمصة البقيعة البدوية في شمال غور الأردن. وذكرت التقارير الواردة أن الإدارة المدنية الإسرائيلية ومعها القوات العسكرية الإسرائيلية قد هدمت في 7 تموز/يوليه 28 هيكلاً من بينها مساكن، واسطبلات للحيوانات، وخزانات مياه، وصارت ممتلكات. وهذه هي خامس عملية هدم على نطاق واسع تنفذ في حمصة البقيعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير⁽³⁰⁾.

24 - وأكد عدة محاورين للجنة الخاصة أن حالة الفلسطينيين الذين يواجهون الإخلاء القسري في القدس الشرقية تثير القلق. ففي عام 2020، أصدرت محكمة الصلح في القدس أوامر بإخلاء سبع أسر فلسطينية في حي بطن الهوى في سلوان في القدس الشرقية، ليحل محلهم مستوطنون. وتقع سلوان خارج البلدة القديمة في القدس ويعيش فيها حوالي 33 000 فلسطيني، وتووي حالياً عدة مئات من المستوطنين⁽³¹⁾. وفي حي الشيخ جراح في القدس الشرقية، تواجه ثماني أسر من اللاجئين الفلسطينيين الإخلاء القسري بسبب إجراءات الطعن القانونية التي بدأتها منظمة نحالات شمعون الاستيطانية. وإذا نُفذت عمليات الإخلاء المذكورة فإنها ستشكل انتهاكاً للالتزامات الإسرائيلية بموجب القانون الدولي⁽³²⁾. ومعظم عمليات الإخلاء في القدس الشرقية بدأت بطلبات من "المنظمات الاستيطانية"، وتستند هذه الطلبات إلى قانون إدارة أملاك الغائبين الإسرائيلي وقانون المسائل القانونية والإدارية الصادر في عام 1970. ويمكن أن ييسر تنفيذ هذه القوانين في القدس الشرقية نقل إسرائيل سكانها إلى منطقة محتلة⁽³³⁾. وتؤكد حالة هذه الأسر وتنفيذ أوامر الإخلاء على النحو المقرر أن إسرائيل تهدف إلى إحداث تغيير دائم في طابع القدس الشرقية الفلسطيني وتمهيد الطريق أمام دخول مزيد من المستوطنين وتشريد مزيد من الفلسطينيين.

(28) تقرير مقدم من مركز دياكونيا إلى اللجنة الخاصة.

(29) مقارنة بعام 2019، الذي شهد هدم 628 مبنى أدى إلى نزوح 907 أشخاص. United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, West Bank Demolition and Displacement database، متاح عبر الرابط التالي: www.ochaopt.org/data/demolition.

(30) مركز بتسليم، "جريمة حرب في وضع النّهار، مصدّقة بختم محكمة العدل العليا"، 9 تموز/يوليه 2021.

(31) Amnesty International, "Israel/OPT: scrap plans to forcibly evict Palestinian families in Silwan", 25 May 2021.

(32) تقرير مقدم من رابطة مؤسسات حقوق الإنسان، 13 حزيران/يونيه 2021.

(33) Rupert Colville, Spokesperson for the United Nations High Commissioner for Human Rights, press briefing notes on Occupied Palestinian Territory, Geneva, 7 May 2021.

واو - توسيع المستوطنات وعنف المستوطنين

25 - استمر ورود تقارير إلى اللجنة الخاصة بتفيد بتوسيع المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 24 حزيران/يونيه، طالب مجلس الأمن إسرائيل مرة أخرى بأن "توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية"، استناداً إلى القرار 2334 (2016). وأشار منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور وينسلاند، إلى قلقه بشكل خاص من خطة لتوسيع مستوطنة هار حوما في القدس الشرقية وبدء بؤر استيطانية جديدة⁽³⁴⁾. وأعرب المحاورون عن قلقهم بشكل خاص إزاء التطورات المتصلة ببؤرة إيفياتار الاستيطانية غير القانونية بالقرب من مدينة نابلس بالضفة الغربية. وإيفياتار، التي بُنيت دون إذن من الدولة الإسرائيلية وعلى أراض فلسطينية خاصة، مستوطنة غير قانونية وفقاً للقانون الإسرائيلي والقانون الدولي على حد سواء، وأصدرت الإدارة المدنية أوامر بهدمها⁽³⁵⁾. وكانت هذه البؤرة الاستيطانية السبب الجوهري لتصاعد التوترات، حيث أدت إلى تنظيم الفلسطينيين مظاهرات أسبوعية احتجاجاً على سرقة أراضيهم، وواجهتها قوات الأمن الإسرائيلية بالقوة الغاشمة. وقتلت القوات الإسرائيلية في هذه المظاهرات ما لا يقل عن سبعة فلسطينيين، وأصابت عشرات منهم بجروح⁽³⁶⁾. وفي حزيران/يونيه، وافق المستوطنون الإسرائيليون على الانسحاب من البؤرة الاستيطانية عقب التوصل إلى تسوية مع الحكومة الإسرائيلية تقضي بنقل الهياكل التي أنشئت فيها إلى قاعدة عسكرية ليستخدامها الجيش الإسرائيلي. ومع ذلك، ظلت التوترات والمظاهرات الأسبوعية مستمرة حتى آب/أغسطس 2021⁽³⁷⁾.

26 - وأعرب المحاورون عن قلقهم الشديد من تزايد الهجمات العنيفة التي يشنها المستوطنون على الفلسطينيين وممتلكاتهم منذ كانون الثاني/يناير 2021، ومن آخر المعلومات التي تشير إلى أن المستوطنين يستخدمون الأسلحة النارية بشكل متزايد ضد الفلسطينيين، إلى جانب قوات الأمن الإسرائيلية⁽³⁸⁾. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الفلسطينيون يعانون من هجمات المستوطنين ومضايقاتهم، التي شملت وضع الحواجز على الطرق، ورمي الحجارة على المركبات والمنازل، والاعتداءات، والإضرار بالممتلكات. ووردت أيضاً تقارير عن عدة حوادث أطلق فيها مستوطنون النار على فلسطينيين في الضفة الغربية بمعرفة قوات الأمن الإسرائيلية أو بدعم منها. وأفيد بأن حادثاً محدداً وقع في 26 حزيران/يونيه في قرية التواني، في أعقاب سلسلة من حوادث العنف التي ارتكبتها مستوطنون في ذلك اليوم، شملت رمي الحجارة واقتلاع الأشجار وحرق مبنى فلسطيني. وتبين لقطات فيديو نشرتها منظمة بتسيلم مستوطنا يطلق النار في اتجاه مجموعة من الفلسطينيين باستخدام بندقية عسكرية، مع وجود جنود إسرائيليين في مكان الحادث، وقيام مستوطنين بكسر الأشجار⁽³⁹⁾.

UN UN News, "United Nations pushes for lasting ceasefire, more humanitarian deliveries in Gaza", (34) 24 June 2021.

.Peace Now, "The new outpost of Evyatar: status and implications", 22 June 2021 (35)

Al Jazeera, "Palestinian village pays high price in defence of its land", 7 June 2021; and Aaron (36) Boxerman, "Palestinian said killed by IDF live fire during clashes near illegal outpost", *The Times of Israel*, 6 August 2021.

(37) المرجع نفسه.

Hagar Shezaf, "Settler shoots at Palestinians with Israeli soldier's weapon, footage shows", *Haaretz*, (38) 1 August 2021.

B'Tselem, "Israeli settler fires in the air in presence of soldiers; settlers escorted by soldiers throw (39) stones, break branches in olive grove and torch agricultural structure, a-Tuwani, South Hebron Hills, 26 June 2021", 1 August 2021.

27 - وتؤكد اللجنة الخاصة أن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بموجب القانون الدولي بحماية الفلسطينيين وممتلكاتهم من الهجمات العنيفة⁽⁴⁰⁾. ومع ذلك، فإن السلطات الإسرائيلية تقوم بشكل روتيني بالتهرب من هذه المسؤولية، أو الامتناع عن التدخل في أعمال العنف، أو حتى أنها تشارك فيها جنباً إلى جنب مع المستوطنين.

خامسا - أثر جائحة كوفيد-19 على حقوق الفلسطينيين

28 - تلقت اللجنة الخاصة عدة تقارير عن انتهاك حقوق الفلسطينيين في مسائل متصلة بجائحة كوفيد-19. ولذلك قررت اللجنة تكريس جزء هام من تقريرها لمناقشة حقوق الإنسان للفلسطينيين فيما يتصل بالحق في الصحة وجائحة كوفيد-19 وكذلك تأثير الممارسات والسياسات الإسرائيلية على تمتع الفلسطينيين بحقوقهم. وسيركز الفرع التالي من هذا التقرير على أثر جائحة كوفيد-19 في الحقوق الفلسطينية فيما يتعلق بالحصول على الرعاية الصحية، والقيود المفروضة على حرية التنقل، والنساء والفتيات، والحصول على التعليم، والحصول على خدمات المياه والصرف الصحي، والحصول على العمل، والمحتجزين والسجناء.

29 - وتشدد اللجنة الخاصة على أن الاحتلال الذي دام 54 عاماً أثر في حد ذاته تأثيراً مدمراً على حقوق الفلسطينيين، ولا سيما فيما يتعلق بالحق في الصحة الكافية، الذي تراجع بسبب الجائحة (انظر [A/HRC/35/30/Add.2](#)، الفقرة 9).

ألف - الحصول على الرعاية الصحية

30 - وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، بلغ مجموع حالات الإصابة المؤكدة بمرض كوفيد-19 في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة 345 030 حالة منذ تفشي الجائحة حتى 27 تموز/يوليه 2021، وكذلك 3 877 حالة وفاة.

31 - وأبرز المحاورون للجنة الخاصة أن انتهاكات الحقوق الناجمة عن الاحتلال أضعفت قدرات المرافق الصحية وجعلت من الأرض الفلسطينية المحتلة "مكاناً معرضاً للخطر" يمكن أن تزدهر فيه الجائحة. وعلى سبيل المثال، أبلغت اللجنة بأن عمليات إخلاء الفلسطينيين وهدم منازلهم ومرافقهم الصحية استمرت، بل وازداد عددها، في عام 2020⁽⁴¹⁾. وحرمت هذه الممارسات المنافية لأحكام القانون الدولي⁽⁴²⁾ الفلسطينيين من السكن اللائق⁽⁴³⁾ وفرضت تحديات أخرى أمام حصولهم على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية خلال الجائحة⁽⁴⁴⁾.

(40) Yesh Din, "Settler crime and violence inside Palestinian communities, 2017-2020", May 2021, p. 6

(41) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, West Bank Demolition and Displacement database؛ وتقرير مقدم من مركز دياكونيا.

(42) اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949 (اتفاقية جنيف الرابعة)، المادتان 49 و 53؛ وتقرير مقدم من مركز دياكونيا.

(43) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 11؛ وتقرير مقدم من مركز دياكونيا.

(44) المرجع نفسه.

32 - وتشير التقارير إلى عدم توفر معدات اختبار كافية لكشف مرض كوفيد-19 بين السكان الفلسطينيين، وتحديدًا في غزة والقدس الشرقية⁽⁴⁵⁾ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويُذكر أن عدم وجود مراكز اختبار كوفيد-19 في القدس الشرقية خارج جدار الفصل يشكل مصدر قلق خاص، نظرًا لما يواجهه الفلسطينيون في هذه المناطق من قيود على التنقل حين سفرهم إلى مراكز الاختبار في القدس الشرقية. وتفيد التقارير بأن حوالي 120 000 فلسطيني يعيشون في أحياء القدس الشرقية الواقعة خارج الجدار ويواجهون عدة نقاط تفتيش وعقبات إذا رغبوا في الذهاب إلى مراكز الاختبار في القدس الشرقية. وإدراكًا لهذه المخاوف، قدمت منظمة حقوقية إسرائيلية التماسًا إلى المحكمة العليا الإسرائيلية تطلب فيه فتح مراكز اختبار كوفيد-19 في أحياء داخل القدس الشرقية خارج جدار الفصل.

33 - وشعرت اللجنة الخاصة بالجزع حين علمت في مشاوراتها أن الخدمات الصحية الأساسية المتاحة للفلسطينيين قد تأثرت سلبًا بسبب الحاجة إلى إعادة تخصيص الموارد المحدودة، بما في ذلك الموارد البشرية، للتأهب لجائحة كوفيد-19 والاستجابة لها⁽⁴⁶⁾. وتشير البيانات الواردة من وزارة الصحة الفلسطينية إلى أن 12 مرفقًا فقط من مرافق الرعاية الأولية البالغ عددها 54 مرفقًا (22 في المائة) في قطاع غزة ظلت مفتوحة طوال فترة نقشي كوفيد-19⁽⁴⁷⁾. وتلقت اللجنة تقارير أخرى من محاورين تفيد بأن الاستشارات في مجال الرعاية الأولية في قطاع غزة قد خفضت بنسبة 37 في المائة من عام 2019 إلى عام 2020⁽⁴⁸⁾.

34 - وتلقت اللجنة الخاصة معلومات تشير إلى أن عدد اللقاحات التي وُزعت حتى 1 حزيران/يونيه 2021 قد بلغ 332 500 جرعة في الضفة الغربية و 168 900 جرعة في قطاع غزة. وفي آذار/مارس 2021، قدمت جماعات تناصر حقوق الإنسان في إسرائيل وفلسطين التماسًا إلى المحكمة العليا الإسرائيلية تطالب فيه إسرائيل بتوفير اللقاحات للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة⁽⁴⁹⁾. وحتى 31 آب/أغسطس 2021، لم تتجاوز نسبة من تلقوا جرعتي لقاح 16 في المائة من مجموع الفلسطينيين المؤهلين لتلقي اللقاح⁽⁵⁰⁾. وفي 25 آذار/مارس 2021، أصدرت اللجنة الخاصة بيانًا صحفيًا أعربت فيه عن القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن إسرائيل لم تف بمسؤوليتها القانونية الدولية والتزامها بضمان تطعيم السكان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأثارت اللجنة الخاصة هذه الشواغل بسبب التقارير الواردة التي تشير إلى أن إسرائيل كانت تتبرع لدول أخرى بكميات من لقاحات كوفيد-19 الفائضة عن حاجتها بينما ظل قسم كبير من الفلسطينيين بدون تطعيم⁽⁵¹⁾.

(45) المشاورات التي جرت في 1 حزيران/يونيه 2021.

(46) تقرير من منظمة الصحة العالمية محفوظ في الملف؛ بيانات مقدمة من وزارة الصحة الفلسطينية، 2021.

(47) المرجع نفسه.

(48) تقرير من منظمة الصحة العالمية محفوظ في الملف.

(49) Adalah, "Human rights groups petition Israeli Supreme Court, demand Israel provide vaccines to Palestinians in West Bank and Gaza", 25 March 2021.

(50) Hagar Shezaf and Sheren Falah Saab, "Only 16 per cent of West Bank, Gaza adults got two shots of COVID vaccine", *Haaretz*, 31 August 2021.

(51) United Nations, "Special Committee to investigate Israeli practices urges Israel to facilitate COVID-19 vaccines in Occupied Palestinian Territory", 25 March 2021.

35 - وواصلت منظمات المجتمع المدني الإعراب عن قلقها أمام اللجنة الخاصة بشأن ضعف الفلسطينيين في مواجهة كوفيد-19، وأكدت أن القيود الشديدة التي تفرضها إسرائيل لا تزال تقوض قدرة السلطات المحلية على الاستجابة للفيروس بفعالية وتعيق حصول المرضى على الرعاية الصحية الكافية، بما في ذلك اللقاحات. وأبرزت التقارير المقدمة إلى اللجنة الخاصة بالالتزامات الإسرائيلية بموجب القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بتطعيم الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك واجب اعتماد وتطبيق التدابير الوقائية والوقائية اللازمة لمكافحة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة⁽⁵²⁾، ومسؤوليتها عن توفير الإمدادات الطبية (بما في ذلك اللقاحات) لسكان المناطق المحتلة⁽⁵³⁾، وواجب السماح بمرور جميع المواد اللازمة لمكافحة جائحة كوفيد-19، بما في ذلك الإمدادات التي أرسلتها الدول الأخرى أو المنظمات الإنسانية واللقاحات التي اشترتها السلطات المحلية⁽⁵⁴⁾ وتيسير مرورها بسرعة ودون قيود. وشددت منظمات المجتمع المدني على أن إسرائيل مطالبة أيضا بالامتثال لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، مثل حق الفلسطينيين في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية⁽⁵⁵⁾، مع توسيع نطاق الحق في الصحة ليشمل محددات الصحة الأساسية، مثل السكن⁽⁵⁶⁾، والحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الملائمة⁽⁵⁷⁾، والبيئة الصحية⁽⁵⁸⁾.

36 - وإن النقص المزمن في الأدوية والإمدادات، بما في ذلك الأدوية الأساسية، يزيد الوضع تعقيدا ولا يزال يشكل مصدر قلق طويل الأجل. وتلقت اللجنة الخاصة معلومات تفيد بأن الأدوية الأساسية متاحة في الضفة الغربية بسهولة أكبر مقارنة بغزة⁽⁵⁹⁾. وعلاوة على ذلك، علمت اللجنة أن تصعيد الأعمال العدائية في أيار/مايو 2021 أدى إلى تراجع توزيع اللقاحات في غزة وأدى ذلك إلى انتهاء صلاحية بعض اللقاحات⁽⁶⁰⁾. وأشارت منظمات حقوق الإنسان إلى أن السلطات الإسرائيلية، على الرغم من التزاماتها القانونية الواضحة، لا يبدو أنها تعتقد أن من مسؤوليتها تطعيم الفلسطينيين في الضفة الغربية، أو على وجه الخصوص الفلسطينيين المقيمين في غزة.

37 - ويساور اللجنة الخاصة قلق خاص من المعلومات الواردة بشأن الأضرار التي لحقت بمرافق الرعاية الصحية في غزة في أعقاب تصعيد الأعمال العدائية في أيار/مايو 2021، وتلاحظ أن 38 مرفقا صحيا قد تضررت في 40 حادثا مختلفا. واستمعت اللجنة الخاصة إلى إحاطة بشأن ما أصاب المرافق الطبية من

(52) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 56.

(53) المرجع نفسه، المادة 55. انظر أيضا: "COVID-19 vaccines for the Palestinian population: who is responsible under international law?", February 2021.

(54) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 59؛ و Diakonia, "Health-related duties and obligations of an occupying power during a pandemic: the Occupied Palestinian Territory and the COVID-19 outbreak", April 2020.

(55) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 12.

(56) المرجع نفسه، المادة 11.

(57) القرار 169/70. انظر أيضا قرار مجلس حقوق الإنسان 1/18.

(58) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 14 (2000) بشأن الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه (المادة 12).

(59) تقرير من منظمة الصحة العالمية محفوظ في الملف.

(60) تقرير من الأونروا محفوظ في الملف.

أضرار ودمار، وبشأن إصابات أو وفيات العاملين في مجال الرعاية الصحية، وما نتج عن ذلك من زيادة الضغط على جهود الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في مجال الصحة العمومية، ولا سيما في غزة⁽⁶¹⁾. واستمعت اللجنة بقلق إلى تقارير تفيد بأن الغارات الجوية الإسرائيلية دمرت الطرق الحيوية المؤدية إلى المستشفيات (وأعاق ذلك بشدة عمل المسعفين وفرق الإنقاذ)⁽⁶²⁾، وأن عيادة كانت تضم المرفق الرئيسي لإجراء اختبارات الكشف عن كوفيد-19 في غزة قد تضررت، وأن الطبيب الذي كان يقود جهود الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في غزة قد قُتل خلال غارة جوية إسرائيلية على غزة⁽⁶³⁾. وتؤكد اللجنة مجدداً أن القانون الدولي الإنساني يفرض واجب احترام المرافق الطبية والموظفين الطبيين وحمايتهم في جميع الظروف.

باء - القيود المفروضة على حرية التنقل بسبب سياسات مكافحة جائحة كوفيد-19

38 - وظلت اللجنة الخاصة تتلقى معلومات مقلقة بشأن أثر سياسة التصاريح الإسرائيلية على حق الفلسطينيين في الصحة. فالحوجز القائمة منذ أمد بعيد التي تعوق وصول المرضى الفلسطينيين ومرافقيهم والعاملين في مجال الرعاية الصحية وسيارات الإسعاف الفلسطينية تزايدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب القيود المفروضة في سياق جائحة كوفيد-19 وتعليق التنسيق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل (في سياق إعلان إسرائيل عن مواصلة ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية)⁽⁶⁴⁾.

39 - وأثرت القيود المفروضة على حرية التنقل في عام 2020 تأثيراً سلبياً على وصول العاملين في مجال الرعاية الصحية والفرق الطبية وسيارات الإسعاف. وتشير المعلومات الواردة إلى أن 97 في المائة من سيارات الإسعاف التي تحتاج إلى المرور إلى القدس الشرقية من بقية أجزاء الضفة الغربية قد أخضعت لعملية "تتأقل"، حيث نُقل المرضى من سيارات الإسعاف المسجلة الفلسطينية إلى سيارات إسعاف مسجلة إسرائيلية وأدى ذلك إلى تأخير عبور المرضى وتأخير حصولهم على الرعاية الطبية⁽⁶⁵⁾. وفي الضفة الغربية، لوحظ انخفاض بنسبة 31 في المائة في طلبات تصاريح عبور المرضى في عام 2020 بأكمله مقارنة بعام 2019⁽⁶⁶⁾، رغم أن المعلومات تشير إلى أن العدد الشهري للإحالات الطبية الصادرة قد عاد في حزيران/يونيه 2020 إلى مستويات ما قبل الجائحة⁽⁶⁷⁾. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، قُدم التماس إلى محكمة العدل العليا بشأن شدة الازدحام عند نقطة التفتيش 300 بين بيت لحم والقدس، وطلب فيه أن تكفل

(61) Health Cluster, Occupied Palestinian Territory, "Health impacts of current escalation in the Occupied Palestinian Territory"; WHO, Regional Office for the Eastern Mediterranean, "Staggering health و Palestinian Territory"; needs emerge in the Occupied Palestinian Territory in the wake of recent escalations", 1 June 2021.

(62) مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير مقدم إلى اللجنة بعنوان "11-day military assault on Gaza"، الصفحتان 1 و 2.

(63) المشاورات التي جرت في 1 حزيران/يونيه 2021؛ وتقرير من منظمة الصحة العالمية محفوظ في الملف.

(64) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة A/74/22، الفقرة 29.

(65) تقرير من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، 2021، محفوظ في الملف.

(66) بيانات بشأن التصاريح، قَدِّمها منسق أعمال الحكومة الإسرائيلي في المناطق، 2021.

(67) بيانات مقدمة من وحدة شراء الخدمات التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية، 2021؛ وبالمناسبة لعام 2019، أُبلغ عن بيانات وجهة الإحالات الطبية عن الفترة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر نظراً لوجود مشاكل في تصنيف بيانات الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس.

الشرطة والإدارة المدنية تشغيل نقطة التفتيش بطريقة فعالة وأن تسمح السلطات للنساء والمسنين، ومن يعانون من مشاكل صحية سابقة، بأن يمزوا عبر الطريق الإنساني⁽⁶⁸⁾.

40 - واستمعت اللجنة إلى إحاطة بشأن السياسات الإسرائيلية التي لا تزال تمنع فعليا الغالبية العظمى من سكان غزة البالغ عددهم مليوني نسمة من الحصول على تصريح خروج استنادا إلى الإحالات الطبية، وقد انخفض عددهم بدرجة أكبر بسبب القيود والسياسات المفروضة في سياق جائحة كوفيد-19. وفي قطاع غزة، ظلت أعداد إحالات مرضى غزة منخفضة، حيث بلغ متوسط عدد الإحالات 122 1 إحالة شهريا في الفترة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر 2020 (ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة 56 في المائة)⁽⁶⁹⁾.

41 - وخلال الأعمال العدائية التي جرت في أيار/مايو 2021، أغلقت نقاط الدخول والخروج تماما لفترة من الزمن، وأدى ذلك إلى مزيد من التأخير في الحصول على الرعاية الصحية⁽⁷⁰⁾. وأُغلق معبر بيت حانون/إيريتز الشديد الأهمية من 11 أيار/مايو إلى 3 حزيران/يونيه، أي بعد تاريخ اتفاق وقف إطلاق النار بكثير، فأنثر ذلك على نحو 100 مريض من المرضى المحالين إلى المشافي يوميا⁽⁷¹⁾.

42 - وتعرب اللجنة الخاصة عن قلقها الشديد إزاء فرض إسرائيل قيودا على التنقل حيث إنها تؤثر تأثيرا بالغا على حق الفلسطينيين في الحصول على الرعاية الصحية. وأبلغت اللجنة بأن السلطات الإسرائيلية تعيق حصول السلطة الفلسطينية على التبرعات التي ترسلها دول أخرى إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، على الرغم من أن الوزارة تواجه حالات نقص شديد⁽⁷²⁾. وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة أنه منذ بدء الجائحة، انخفض عدد موظفي المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن الجائحة تُستخدم كذريعة لمنع المجتمع الدولي من رصد الحالة وتقديم المعونة. وتعرب اللجنة الخاصة عن قلقها لأن غياب الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني قد أوجد بيئة تزداد فيها الانتهاكات.

جيم - الأثر الجنساني لجائحة كوفيد-19

43 - ظلت جائحة كوفيد-19 تؤثر تأثيرا شديدا على النساء والفتيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث أفاد العاملون على خطوط الاتصال المكثمة لمساعدة ضحايا العنف الجنساني بحدوث زيادة بنسبة 70 في المائة في عدد المكالمات الواردة إليهم. وعزا الخبراء هذه الزيادة جزئيا إلى الضغوط المالية والقيود المفروضة على التنقل في سياق جائحة كوفيد-19⁽⁷³⁾. وأدت القيود المفروضة لمكافحة الجائحة في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى تقادم العنف المنزلي والاعتداء الجنسي والزواج القسري والأعباء المنزلية الملقاة على

(68) Associate for Civil Rights in Israel, "ACRI files urgent HCJ petition regarding overcrowding at checkpoint 300", 15 December 2020.

(69) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة A/74/22، الفقرة 29.

(70) مركز دياكونيا، تقرير محفوظ في الملف.

(71) WHO, "Escalation in Occupied Palestinian Territory", 17 May 2021, and Gisha, "Israel continues to ban exit of goods from Gaza. Cancer patients exit in first since May 11", 8 June 2021.

(72) إحاطات قدمتها وزارة الصحة (فلسطين) إلى اللجنة الخاصة، 8 حزيران/يونيه 2021.

(73) منظمة الصحة العالمية، تقرير محفوظ في الملف، يستند إلى بيانات عام 2021 المستقاة من مجموعة بيانات فرعية عن العنف الجنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

كاهل المرأة، بما في ذلك عبء الدعم الذي تقدمه للأطفال عبر التعليم على الإنترنت⁽⁷⁴⁾. وفي قطاع غزة، أفادت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بتزايد حوادث العنف الجنساني، ولا سيما ضد النساء والفتيات، وكذلك التسرب من المدارس والزواج المبكر⁽⁷⁵⁾.

44 - واستمعت اللجنة الخاصة إلى إحاطة بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 الشديد على حماية الأطفال. فلقد أثرت الجائحة على رفاه الأطفال، حيث حدت من إمكانية حصولهم على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والتغذية، وخدمات المياه والصرف الصحي، وخدمات الحماية⁽⁷⁶⁾. ويوثق تقرير صدر مؤخرا بتكليف من منظمة اليونيسف في فلسطين أثر تدابير الإغلاق (بما في ذلك الانعزال برفقة أشخاص مسيئين)، والقيود المفروضة على التنقل، والآثار الاجتماعية الاقتصادية، وإغلاق المدارس أو التعليم عن بعد، وعدم وجود أماكن ترفيهية، والعنف المرتبط بالنزاع، والأسر التي تعاني من إجهاد نفسي شديد وتعيش محصورة في أماكن صغيرة نسبياً، وهذه العوامل ساهمت جميعها في زيادة انتشار العنف داخل الأسر المعيشية. ويشير التقرير إلى أن خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي التي تقدم عن طريق الإنترنت لمساعدة الأطفال الذين يواجهون العنف في المنزل قد زادت بنسبة 40 في المائة في غزة و 26 في المائة في الضفة الغربية. وإن نسبة إقبال الفتيات على هذه الخدمات ومعدل محاولات الانتحار في أوساطهن أعلى بشكل ملحوظ. وأدت جائحة كوفيد-19 أيضاً إلى زيادة الطلب على خدمات تقديم الدعم للأطفال العاملين، وإلى زيادة حجم الخدمات المقدمة في هذا المجال، حيث بلغت نسبة الزيادة 52 في المائة في غزة و 9 في المائة في الضفة الغربية⁽⁷⁷⁾. وأدى تصعيد الأعمال العدائية في أيار/مايو 2021 إلى زيادة الأخطار التي تتهدد حماية الأطفال، بما في ذلك العنف اللفظي والبدني والجنسي والنفسي⁽⁷⁸⁾.

دال - الحصول على التعليم

45 - أفادت وزارة التعليم الفلسطينية بأنها سجلت 25 000 إصابة بمرض كوفيد-19 بين الطلاب في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة حتى أيار/مايو 2021⁽⁷⁹⁾. وإضافة إلى إصابة الطلاب بالعدوى وإخراجهم من المدارس إلى حين شفائهم، أثرت الجائحة تأثيراً أوسع نطاقاً على فرص الحصول على التعليم بسبب إغلاق المدارس والكليات والجامعات. واستخدمت المدارس برامج ومنصات للتعليم عن بعد بهدف تقليل انقطاع التعليم والحد من انتشار الفيروس. وتلقت اللجنة الخاصة معلومات تشير إلى أن الأطفال في الضفة الغربية، حيث يمكن للأسر الحصول على إمدادات الكهرباء بشكل أفضل (رغم وجود مناطق نائية في المنطقة جيم والمجتمعات البدوية)، استطاعوا التعلم عن بعد أثناء الجائحة. وأتاح التعلم عن بعد في مجتمعات الضفة الغربية انتقاء الحاجة إلى التنقل ذهاباً وإياباً للدوام في المدارس. وبالتالي، تشير الأبحاث

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Needs Overview* (74) .OPT, p. 27

UN-Women. *The Imperative of Mainstreaming Gender in Humanitarian Action in Palestine: Six Case Studies from Gaza* (75) (2020).

UNICEF, "State of Palestine: humanitarian situation report – end of year 2020", 2020 (76)

Zeudi Liew, *COVID-19 Protection Needs Identification* (77) و UNICEF, *Analysis in the State of Palestine* (2020), pp. 8-9

UN-Women, "Gender and wars in Gaza untangled", p. 13 (78)

وزارة التعليم. (79)

الأولية إلى حدوث بعض التحسن في رفاه الطلاب في الضفة الغربية بين عامي 2019 و 2020⁽⁸⁰⁾. ويعزى ذلك على الأرجح إلى أن انتقاء الحاجة إلى الذهاب إلى المدرسة قد حسّن سلامة الأطفال الذين كانوا أكثر عرضة لعنف القوات الإسرائيلية والمستوطنين عند عبور نقاط التفتيش أو في محيط المدارس⁽⁸¹⁾. وفي الواقع، انخفضت أيضا الهجمات المتصلة بالتعليم خلال أوائل مراحل الجائحة⁽⁸²⁾.

46 - واستعرضت اللجنة الخاصة معلومات تبرز التحديات التي تعيق الحصول على التعليم الذي تقدمه إسرائيل للطلاب في القدس الشرقية، حيث لا يملك معظم الأطفال الوسائل اللازمة لتيسير التعلم عن بعد⁽⁸³⁾. وتشير البيانات التي كانت قد وردت في أيلول/سبتمبر 2020 إلى أن 77,5 في المائة من الأسر في القدس الشرقية تعيش تحت خط الفقر، وأن معظم الأسر لا تملك الوسائل الرقمية لتيسير تعلم جميع أطفال الأسرة عن بعد. وفي أيلول/سبتمبر، نشرت منظمة "عير عميم" غير الحكومية تقريرا يشير إلى أن 40 إلى 60 في المائة من الأطفال لم يتابعوا التعليم عن بعد في القدس الشرقية خلال الموجة الأولى من الجائحة (اعتبارا من آذار/مارس 2020). وأشار التقرير أيضا إلى أن القدس الشرقية تتقصرها 3 000 غرفة دراسة، وأن غرف الدراسة الموجودة مكتظة ومستويات النظافة الصحية فيها منخفضة، وبالتالي فإن التعليم داخل الصفوف ينطوي على درجات عالية من مخاطر الإصابة بالعدوى. ومن ناحية أخرى، يتعذر على معظم الأطفال الاستفادة من التعلم عن بعد لأنهم يفتقرون إلى الحواسيب أو إلى خطوط الاتصال بالإنترنت.

47 - ولا يزال التأثير على التعليم في غزة خطيرا، حيث تشير التقارير إلى أن أكثر من 575 000 طالب في المدارس الابتدائية والثانوية (أكثر من نصف الأطفال في سن الدراسة) يفتقرون إلى إمكانية استخدام الحواسيب، وإلى إمدادات الطاقة بشكل يمكن التعويل عليه، وإلى إمكانية الاتصال بشكل موثوق بالإنترنت في عام 2020⁽⁸⁴⁾.

هاء - إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي

48 - إن الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية حاسم الأهمية بصورة خاصة خلال جائحة كوفيد-19. وتشدد اللجنة الخاصة على أن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بموجب القانون الدولي بضمان توفير خدمات كافية وآمنة للمجتمعات الفلسطينية فيما

(80) لا سيما في المدارس الواقعة في القدس الشرقية والمنطقة H2 في الخليل والمنطقة جيم، حيث سجلت أعلى معدلات الهجمات على الموظفين والمدارس، مع زيادة احتمال التعرض للمضايقات في الطريق إلى المدرسة من قبل القوات الإسرائيلية أو المستوطنين. انظر: Norwegian Refugee Council, "Learning on the margins: the evolving nature of educational vulnerability in the occupied Palestinian territory in the time of COVID-19", April 2021, pp. 22–24.

(81) يتعرض الصبيان لهذا العنف بوجه خاص. انظر: Norwegian Refugee Council, "Learning on the margins", p. 24؛ و Ivan Karakashian, "The children who cross the checkpoints", Norwegian Refugee Council, 13 September 2019.

(82) لوحظ انخفاض في الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2020. انظر: Norwegian Refugee Council, "Learning on the margins", p. 23.

(83) Association for Civil Rights in Israel, letter to the Chairman of the Knesset Education Committee, 29 July 2020. متاح على الرابط التالي: https://01368b10-57e4-4138-acc3-01373134d221.usrfiles.com/ugd/01368b_e11b423db2e041b1bd5cf2892efd237f.pdf

(84) UNICEF, "State of Palestine: humanitarian situation report – end of year 2020"

يخص المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية⁽⁸⁵⁾. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة للفئات التي تعيش في ظروف تضعفها، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة؛ والمجموعات الريفية والبدوية؛ والسجناء، والجنّة، والمعتقلون؛ وكذلك أولئك الذين يعيشون في مجتمعات محلية تواجه ظروفًا تضعفها (مثل المنطقة جيم في الضفة الغربية و "منطقة التماس"؛ ومنطقة H2 في الخليل؛ والمناطق المقيدة الوصول في غزة). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قيام السلطات الإسرائيلية بهدم 93 هيكلًا من الهياكل الأساسية لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في الضفة الغربية (9,12) في المائة من مجموع عمليات الهدم في هذه الفترة)⁽⁸⁶⁾.

49 - وساهم تلوث أكثر من 90 في المائة من إمدادات المياه الصالحة للشرب في غزة إسهامًا كبيرًا في إعاقة عمل المشافي حتى قبل ظهور الجائحة الحالية (انظر A/75/532، الفقرة 18). كما أن عجز الأسر عن الحصول على مياه نظيفة لغسل اليدين، وعجز الأسر التي تعيش في حالات التشرّد المطول عن التقيّد بشكل كافٍ بقواعد التباعد البدني، يزيد من تفاقم المخاطر الصحية في وقت ينوء فيه القطاع الصحي بحمل ثقيل أصلاً⁽⁸⁷⁾. وتأسف اللجنة بوجه خاص للمخاطر التي تواجهها النساء الحوامل والمرضعات والنساء اللاتي أنجبن مؤخرًا بسبب نقص مياه الشرب النظيفة وعدم توفّر النظافة الكافية⁽⁸⁸⁾.

واو - الحصول على عمل

50 - تلاحظ اللجنة الخاصة بقلق حالة العمال الفلسطينيين العاملين داخل إسرائيل. فوفقًا للمعلومات التي تلقتها الوزارات الفلسطينية، يعمل 180 000 فلسطيني لدى أرباب عمل إسرائيليّين في إسرائيل وفي المستوطنات الإسرائيلية. وتشير المعلومات الواردة إلى أن الجائحة أدت إلى تفاقم ظروف العمل القاسية التي تُفرض على أولئك الفلسطينيين، التي تتسم بإساءة معاملة العمال وانتهاكات حقوق الإنسان، مثل إلغاء تصاريح عمل العمال الذين يتعرضون لإصابات أو الذين تبين الاختبارات إصابتهم بمرض كوفيد-19⁽⁸⁹⁾.

51 - ولا يملك العديد من الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل تصاريح عمل، ويدخلون إسرائيل عن طريق تقوّب في جدار الفصل. ووصفت وزارة العمل رحلتهم بأنها "رحلة موت"، نظرا إلى زيادة خطر استهدافهم وقتلهم من قبل القوات الإسرائيلية أثناء دخولهم.

52 - وتلقت اللجنة الخاصة معلومات تفيد أيضا بأن السلطات الإسرائيلية قامت حتى حزيران/يونيه 2021 بتطعيم 150 000 عامل فلسطيني. غير أن إسرائيل خصمت تكلفة هذه اللقاحات من الضرائب الواجبة الدفع للفلسطينيين. وأفيد أيضا بأن آلاف العمال الفلسطينيين رفضوا الخضوع لاختبار كوفيد-19 لأنهم يخشون فقدان تصاريح عملهم إذا كانت نتائج الاختبار إيجابية.

(85) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 56. انظر أيضا اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) بشأن الحق في الحياة، الفقرة 26.

(86) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, West Bank Demolition and Displacement database.

(87) UN-Women, "Gender and wars in Gaza untangled", p. 11.

(88) المرجع نفسه.

(89) مشاورات مع وزارة العمل الفلسطينية.

53 - وتغرب اللجنة الخاصة عن قلقها بوجه خاص إزاء تأثير الجائحة على مشاركة المرأة في القوى العاملة. وأشارت وزارة العمل إلى أن العديد من النساء توقفن عن العمل منذ بداية جائحة كوفيد-19 بسبب التحدي المتمثل في إغلاق المدارس. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى قرار أفيد بأن مجلس الوزراء الحكومي في فلسطين قد اتخذته بمنح جميع النساء اللاتي لهن أطفال عذرا يجيز لهن التغيب عن العمل من خلال مطالبتهن بالبقاء في منازلهن لرعاية الأطفال⁽⁹⁰⁾.

زاي - التأثير على المحتجزين الفلسطينيين

54 - في آب/أغسطس 2021، بلغ مجموع عدد السجناء الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية 4 750 سجيناً، من بينهم 200 طفل و 42 امرأة، وبلغ مجموع عدد المحتجزين إدارياً 550 شخصاً. وأبلغت منظمات المجتمع المدني اللجنة الخاصة بأن انتشار الجائحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير لم يقلل أعداد عمليات اعتقال الفلسطينيين واحتجازهم، وأدى إلى فرض عوائق جديدة تحرمهم من حقوقهم. وبسبب الأنظمة الجديدة التي طبقت في سياق جائحة كوفيد-19، لم يعد يسمح للمحتجزين بحضور جلسات المحاكمة، وعُقدت جميع الجلسات عن طريق الفيديو. وفي بعض الحالات، أدت هذه الأنظمة إلى انتهاك الحق في محاكمة عادلة، حيث أفاد العديد من المحتجزين بأنهم لم يستطيعوا سماع الإجراءات بشكل مناسب ولم يستطيعوا الاستعانة بمرجمين. وتم توثيق ما لا يقل عن 90 حالة تعذر فيها على المحامين تحديد مكان احتجاز موكلهم السجناء بسبب تدابير الإغلاق ونقل السجناء بين المرافق كإجراء لتخفيف حدة جائحة كوفيد-19، أو حُرّم فيها محتجزون من مقابلة محاميهم.

55 - وأبلغت اللجنة الخاصة بأن الأوضاع في مرافق الاحتجاز الإسرائيلية سيئة، ولا سيما بسبب السياسات المتصلة بمكافحة الجائحة. وعلمت اللجنة أن السجناء الجدد قد أُجبروا في بداية الجائحة على قضاء ما بين 14 و 20 يوماً في مرافق للحجر الصحي تقتصر إلى الخدمات الأساسية والدنيا، بما في ذلك لوائح النظافة الصحية والكمادات. وتشير التقارير إلى أن السجناء مطالبون حالياً بشراء معظم لوازمهم الصحية من مقصف السجن، بما في ذلك الكمادات والمطهرات.

56 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أمر وزير الأمن العام الإسرائيلي مصلحة السجون الإسرائيلية بالامتناع عن إعطاء اللقاحات إلى السجناء الأمنيين⁽⁹¹⁾. وبما أن جميع السجناء الأمنيين المحتجزين في مرافق الاحتجاز الإسرائيلية فلسطينيون، فإن الأمر استهدف السجناء الفلسطينيين أساساً. ورداً على ذلك، قدمت منظمة أطباء لحقوق الإنسان - إسرائيل ومنظمات أخرى مناصرة لحقوق الإنسان التماساً إلى المحكمة العليا، التي قضت بأن للسجناء حقاً قانونياً في تلقي العلاج الطبي، بما في ذلك اللقاحات، وأن وزير الأمن

Rabeh Morrar and Rand Jibril Taweel, "The gendered impact of COVID-19 pandemic in Palestine", (90) in Cho Choomgjae, ed., *Crisis and Fragility: Economic Impact of COVID-19 and Policy Responses* (Sejong-si, Korean Institute for International Economic Policy, 2020), p. 336

Josh Breiner, "Israeli Minister orders not to vaccinate Palestinian security prisoners, despite COVID (91) directives", *Haaretz*, 27 December 2020

العام ليس لديه سلطة إصدار أمر بتأخير العلاج الطبي أو منعه⁽⁹²⁾. وفي كانون الثاني/يناير 2021، بدأت وزارة الصحة في تطعيم السجناء الفلسطينيين⁽⁹³⁾.

57 - وتؤكد اللجنة مجددا ضرورة أن تتخذ السلطات الإسرائيلية جميع التدابير لمنع تفشي كوفيد-19 بين المحتجزين، بسبل من بينها تطبيق تدابير التباعد البدني والنظر في ترتيبات احتجاز بديلة. وينبغي منح الأولوية في هذه الترتيبات لفائدة السجناء الضعفاء، بمن فيهم المسنون والمصابون بأمراض مزمنة، المعرضون للإصابة بشكل خاص. وتؤكد اللجنة مجددا أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، هي المسؤولة عن ضمان حصول الفلسطينيين، ولا سيما أفراد الفئات الضعيفة مثل السجناء، على الخدمات الطبية والفحوصات.

سادسا - حالة حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين

58 - أبلغت اللجنة الخاصة بأن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) يربو على 5,7 ملايين لاجئ؛ 2 286 643 منهم في الأردن، و 618 128 في الجمهورية العربية السورية، و 513 795 في لبنان، و 1 239 112 في غزة، و 741 448 في الضفة الغربية⁽⁹⁴⁾. ونحو ثلث اللاجئين الفلسطينيين المسجلين يعيشون في 58 مخيما من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين المعترف بها في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية وقطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية⁽⁹⁵⁾.

59 - ولا يزال اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية يعانون من أزمة حماية، لأنهم أكثر عرضة للانتهاكات ويتعرضون لمستويات متزايدة من العنف. ويساور اللجنة الخاصة القلق من تأثير هدم المنازل على المجتمعات الفلسطينية، ولا سيما على اللاجئين. فقد هُدم ما لا يقل عن 329 مبنى في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2021، بزيادة نسبتها 47 في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عام 2020⁽⁹⁶⁾. وأفيد بأن قوات الأمن الإسرائيلية تستخدم القوة المفرطة ضد الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين، ويشمل ذلك استخدام الغاز المسيل للدموع داخل المخيمات وحولها بشكل متزايد ومنهجي، واستخدام الذخيرة الحية ضد المدنيين، وحمولات الاعتقال الجماعي. وأبلغت اللجنة بأن مخيمات اللاجئين تشهد أعلى معدلات الإصابات وحالات الاعتقال والمداهمات. وفي الأشهر الخمسة الأولى من عام 2021، سُجِّلَت 3 312 عملية عسكرية إسرائيلية في الضفة الغربية، حيث يتعرض الفلسطينيون الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين لزيادة احتمال الإصابة بالذخيرة الحية جراء تلك العمليات بمعدل مرتين ونصف⁽⁹⁷⁾.

(92) Adalah, "Israeli minister blocks COVID-19 vaccinations for Palestinian prisoners; Adalah demands decision be overturned", 28 December 2020; and Josh Breiner, "High Court strikes down public security Minister's order to withhold vaccines from prisoners", *Haaretz*, 1 February 2021.

(93) Daniel Estrin, "Israel to start vaccinating Palestinian prisoners next week", NPR, 14 January 2021.

(94) انظر: www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2400.pdf.

(95) انظر: www.unrwa.org/palestine-refugees.

(96) المشاورات مع الأونروا.

(97) المرجع نفسه.

60 - وتؤكد اللجنة الخاصة أنها قلقة بشكل خاص من كفاح اللاجئين الفلسطينيين المستمر في غزة. ويشكل 1,2 مليون لاجئ فلسطيني 72 في المائة من السكان في غزة. وكان للحصار الذي طال أمده والانقسام السياسي والوباء تأثيراً شديداً على سبل عيش اللاجئين الفلسطينيين في غزة، لأن هذه العوامل حدت من الأنشطة الاقتصادية وزادت معدلات البطالة. وكان معدل البطالة بين اللاجئين في غزة قد بلغ 54 في المائة قبل انتشار الجائحة⁽⁹⁸⁾. وكان للجائحة تأثير اجتماعي واقتصادي ملحوظ بشكل خاص بين الشباب، حيث تشير البيانات إلى مزيد من التدهور في الصحة العقلية. وعلاوة على ذلك، تبين من تقييم حالة اللاجئين الفلسطينيين في غزة في عام 2020 أنهم يفتقرون إلى الأمن الغذائي، حيث يحتاج 1,2 مليون لاجئ إلى المساعدة الغذائية⁽⁹⁹⁾.

61 - وأبلغت اللجنة الخاصة أيضاً بالثغرات في تمويل الأونروا التي تتزايد سنوياً وتهدد قدرة الوكالة على تقديم الخدمات الأساسية. وتؤكد اللجنة أن أي انخفاض في التمويل سيؤثر على استثمار الأونروا في رأس المال البشري المتمثل في اللاجئين، وتشاطر اللجنة الأونروا قلقها من التداعيات الأوسع التي تتجم عن هذه الفجوات التمويلية، بما في ذلك التداعيات على البيئة السياسية والأمنية غير المستقرة في المنطقة⁽¹⁰⁰⁾.

سابعا - حالة حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل

62 - أعربت الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة الرئيس جوزيف بايدن، منذ توليها مهامها في كانون الثاني/يناير 2021، عن تأييدها⁽¹⁰¹⁾ القرار الصادر في عام 2019 بشأن الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل (انظر A/75/376، الفقرة 57). وفي 25 حزيران/يونيه 2021، نشرت وزارة الخارجية الأمريكية تغريدة على موقع تويتر تقول إن "سياسة الولايات المتحدة بشأن الجولان لم تتغير"، مؤكدة استمرار دعم الإدارة الجديدة للاعتراف بالسيادة الإسرائيلية⁽¹⁰²⁾.

63 - وأبلغت اللجنة الخاصة بأن إسرائيل واصلت اتخاذ خطوات لتنفيذ مشروع نصب العنقبات الريحية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وستنصب العنقبات الـ 45 على مساحة 6 000 فدان من الأراضي الزراعية التي تعود ملكيتها إلى السكان السوريين، وستحد من إمكانية توسيع قراهم. وتلاحظ اللجنة الخاصة أن إسرائيل تواصل عبر هذا المشروع تنفيذ سياسات الاستيطان التمييزية في الجولان السوري المحتل، متجاهلة المخاطر الصحية والبيئية التي يتعرض لها السكان وأثرها على سبل العيش.

64 - وتفيد المعلومات المقدمة إلى اللجنة بأن إسرائيل تواصل تنفيذ خطة متعددة السنوات لتطوير وتعزيز الزراعة في 33 مستوطنة إسرائيلية في الجولان السوري المحتل، وبأن ثمة تسع مستوطنات أخرى تجري تميمتها وتوسيعها. وتهدف الخطة إلى تزويد المزارعين المستوطنين بالدعم والمساعدة في مجال الزراعة وتربية الدواجن. واستولى المستوطنون، عبر مثل هذا الدعم الذي تقدمه إسرائيل، على مناطق واسعة من

(98) Palestinian Bureau of Statistics, "The International Day of Refugees 2019", 2019.

(99) UNRWA, "Occupied Palestinian Territory: emergency appeal 2021", 2021, p. 5.

(100) المرجع نفسه.

(101) أنتوني بلينكن، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، جلسة استماع في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب بشأن طلب ميزانية وزارة الخارجية المالية لعام 2022، تسجيل فيديو، منشور على موقع C-Span، 7 حزيران/يونيه 2021، الدقيقة 06:25:1.

(102) انظر: https://twitter.com/StateDept_NEA/status/1408421393671372801.

الجولان السوري المحتل واستغلوا هذه المناطق لأغراض زراعية، وأدى ذلك إلى فرض عبء اقتصادي إضافي على السكان السوريين. وواصلت إسرائيل أيضا فرض قيود على البناء، وأثّرت هذه القيود بشكل خاص على قرية مجدل شمس حيث صادرت إسرائيل أكثر من 80 000 فدان وفاقمت أزمة الإسكان.

65 - وأفادت التقارير أيضا بأن السكان السوريين في الجولان السوري المحتل ما زالوا يعانون من نقص الخدمات الطبية، بما في ذلك الأطباء والعيادات الطبية المتخصصة والمستشفيات ومراكز الإسعافات الأولية.

66 - وعلمت اللجنة الخاصة بأن منظمة "المرصد" غير الحكومية، وهي المنظمة الوحيدة لحقوق الإنسان العاملة في الجولان السوري المحتل، لا تزال تتعرض لمضايقات. ونشرت المنظمة في عام 2019 تقريرا عن شركة طاقة إسرائيلية تخطط لإنشاء مزرعة رياح ضخمة في جوار القرى السورية. وردا على ذلك، شنت حملة تشهير ضد هذه المنظمة، توجت بدعوى رفعتها الشركة استنادا إلى قانون مناهضة مقاطعات إسرائيل التمسست فيها تعويضات من "المرصد" تعادل قيمتها ميزانية المنظمة السنوية بأكملها. وتفيد التقارير بأن الدعوى القضائية لا تزال جارية حتى أيلول/سبتمبر 2021، بسبب جائحة كوفيد-19⁽¹⁰³⁾. وعلمت اللجنة أن مئات السوريين تجمعوا في كانون الأول/ديسمبر 2020 للاحتجاج على مشروع مزرعة الرياح، وواجهتهم قوات الأمن الإسرائيلية باستخدام القوة. وتلقت اللجنة معلومات تشير إلى أن مشروع مزرعة الرياح قد أحرز تقدما على الرغم من احتجاجات السكان السوريين، وأن المستوطنات لا تزال تُبنى وتتوسع في الجولان السوري المحتل⁽¹⁰⁴⁾.

ثامنا - التوصيات

67 - تدعو اللجنة الخاصة حكومة إسرائيل إلى القيام بما يلي:

(أ) تنفيذ جميع التوصيات السابقة الواردة في تقارير اللجنة الخاصة المقدمة إلى الجمعية العامة، وتيسير إمكانية دخول اللجنة الخاصة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل؛

(ب) إنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية المحتلة، أي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة، وكذلك احتلالها للجولان السوري، امتثالا لقراري مجلس الأمن 242 (1967) و 497 (1981)، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتصدي على وجه السرعة لآثار الاحتلال على النساء والفتيات؛

(ج) الكف فورا عن تنفيذ أي خطط لضم أجزاء من الضفة الغربية وغور الأردن، لأنها تشكل خرقا خطيرا للقانون الدولي، ولميثاق الأمم المتحدة والعديد من قرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، وتنطوي على تكثيف انتهاكات حقوق الإنسان الحالية ضد الفلسطينيين، بما في ذلك التشريد القسري لمئات الآلاف من الفلسطينيين؛

International Federation for Human Rights, *Target Locked: The Unrelenting Israeli Smear Campaigns* (103) *to Discredit Human Rights Groups in Israel, Palestine, and the Syrian Golan* (Paris, 2021), pp. 35–36

(104) المرجع نفسه، الصفحة 36.

- (د) اتخاذ كل الاحتياطات اللازمة لضمان امتثال القوات الإسرائيلية للمبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؛
- (هـ) التحقيق بصورة منهجية في جميع حالات الإفراط في الاستخدام القوة التي أسفرت عن وفاة أو إصابة خطيرة، بما في ذلك في سياق التصعيد الأخير في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وضمان محاسبة المسؤولين عنها؛
- (و) وقف جميع الأنشطة الاستيطانية، امتثالاً لقرار مجلس الأمن 2334 (2016)، وأنشطة بناء جدار الفصل في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تتعارض مع أحكام القانون الدولي وتقوّض حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره؛
- (ز) القيام، فوراً، بتجميد وإنهاء الممارسة غير القانونية المتمثلة في هدم المنازل، بما في ذلك عمليات الهدم المنفذة كإجراء إداري وعقابي، التي تشكل كذلك عقاباً جماعياً غير مشروع وتساهم في تهيئة بيئة قسرية، وقد تؤدي إلى التهجير القسري للمجتمعات المستضعفة، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الشعب الفلسطيني؛
- (ح) إلغاء جميع أوامر الهدم والطرده والمصادرة التي يحتمل أن تؤدي إلى النقل القسري للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك المجتمعات البدوية؛
- (ط) ضمان حصول الفلسطينيين على خدمات التخطيط والتنظيم العمراني غير التمييزية التي ستتهض بمصالح السكان المشمولين بالحماية في المنطقة جيم، بما في ذلك اللاجئون الفلسطينيون؛
- (ي) كفالة معاملة المحتجزين وفقاً للأحكام الواردة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق باحتجاز الأطفال، ووضع حد لممارسة الاحتجاز الإداري؛
- (ك) رفع الحصار البري والبحري غير القانوني المفروض على غزة منذ أكثر من 14 عاماً، وإتاحة الفرص أمام حركة التجارة وزيادة إمكانية تنقل الفلسطينيين بين غزة والضفة الغربية، والتصدي لآثار الحصار على النساء والفتيات؛
- (ل) العمل فوراً على معالجة الأزمة الإنسانية في غزة، التي تفاقت بشدة بسبب التصعيد الأخير في الأعمال العدائية، وعدم توافر المياه النقية، وعدم معالجة مياه المجاري، وعلى تنفيذ التزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال فيما يتعلق بالسكان الفلسطينيين المشمولين بالحماية؛
- (م) تيسير حصول الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة على العلاج الطبي، مع التركيز على الاحتياجات الملحة في غزة بسبب الأوضاع المتدهورة الناجمة عن تصاعد الأعمال العدائية، والحصار، ولا سيما خلال جائحة كوفيد-19؛ وتوفير لقاحات كوفيد-19 للفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وفي غزة، وللسوريين في الجولان السوري المحتل؛
- (ن) إعادة النظر في ممارسة الاحتجاز الإداري المطول للنساء والفتيات الفلسطينيات، متشياً مع قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)، وإجراء تحقيقات سريعة وشاملة وفعالة ونزيهة في جميع ادعاءات تعذيب وسوء معاملة السجينات، وتحسين ظروف الاحتجاز، وضمان سبل اللجوء إلى القضاء والحصول على خدمات الرعاية الصحية؛

(س) مكافحة التدهور البيئي في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، ووقف استغلال الموارد الطبيعية، ومعالجة مسألة عدم إمكانية حصول الفلسطينيين والسوريين على الموارد الطبيعية الهامة، ولا سيما الموارد المائية في الضفة الغربية وغزة والجولان السوري المحتل؛

(ع) ضمان الحماية اللازمة لسكان المدنيين الفلسطينيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون على النهوض بقضايا حقوق الإنسان التي تؤثر على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والعاملين في المجال الإنساني الذين يعملون على النهوض بقضايا حقوق الإنسان وتوفير الإغاثة الإنسانية، والسماح لهم بالقيام بعملهم بحرية ودون خوف من الاعتداءات والمضايقات؛

(ف) ضمان احترام المرافق الطبية والبنية التحتية المدنية وحمايتها في جميع الظروف؛

(ص) وقف جميع الأنشطة الاستيطانية والأنشطة غير القانونية الأخرى في الجولان السوري المحتل، وضمان توفير سبل الحصول على خدمات التخطيط والتنظيم العمراني غير التمييزية التي ستنهض بمصالح السكان المشمولين بالحماية؛

(ق) معالجة الشواغل التعليمية في القدس الشرقية وتوفير المرافق والبنية التحتية للسماح للطلاب بالتعلم عن بعد، إذا كانت أنظمة مكافحة جائحة كوفيد-19 تدعو إلى ذلك.

68 - وتدعو اللجنة الخاصة المجتمع الدولي إلى القيام بما يلي:

(أ) استخدام نفوذه لمطالبة إسرائيل بإنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية المحتلة، وهي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة، ولجولان السوري المحتل، امتثالاً لقراري مجلس الأمن 242 (1967) و 497 (1981)؛

(ب) استخدام نفوذه لمطالبة إسرائيل بإنهاء الحصار المفروض على غزة، الذي يلحق ضرراً جسيماً بالفلسطينيين، وخصوصاً بمعالجة الأزمة الإنسانية الحادة على الفور؛

(ج) استخدام نفوذه لمطالبة إسرائيل بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، التي تتعارض مع القانون الدولي وتؤثر سلباً على السكان المشمولين بالحماية؛

(د) التصدي لما درجت عليه إسرائيل من عدم التعاون مع الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يخص تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والآليات التي أنشأتها الجمعية وهيئاتها الفرعية؛

(هـ) الوفاء بالتزاماته القانونية، على النحو الوارد في الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في عام 2004 بشأن جدار الفصل؛

(و) إعادة النظر في السياسات والتشريعات والأنظمة وتدابير الإنفاذ الوطنية المتعلقة بالنشاط التجاري من أجل كفالة فعاليتها في منع ومواجهة الخطر المتزايد لوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة؛

(ز) حث مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على اتخاذ الخطوات اللازمة لإجراء تحديث سنوي لقاعدة بيانات مؤسسات الأعمال المنخرطة في الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، وإتاحتها للجمهور، عملاً بالتكليف الوارد في قرار مجلس حقوق الإنسان 36/31؛

(ح) ضمان احترام الشركات حقوق الإنسان وتوقفها عن تمويل أو إبرام معاملات تجارية مع المنظمات والهيئات المشاركة في أنشطة الاستيطان أو في استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري المحتل؛

(ط) دعم الأونروا على نحو يضمن تقديم الخدمات لملايين اللاجئين الفلسطينيين من دون انقطاع، وصون حقوق وكرامة وآمال اللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما النساء والأطفال.